دور المواطنة والديمقراطية لتقليل مخاطر الطائفية والدكتاتورية

الدكتور / أكبر عمر الجباري
الأكاديمية العربية في الدنمارك
قسم الاقتصاد والإدارة المالية المصرفية

ملخص البحث

ان الطائفية في ذاتها نزعات بين فئات وطوائف قائمة على أسس دينية أو مذهبية أو عرفية أو لغوية، والطائفي في نظره هو من يرفض الطوائف الأخرى ويرضها حقوقها أو يكسب طائفته تلك الحقوق والتي يعتبرها تعالياً عليها أو تجاهلا لها ومتعصباً ضدها.

لقد انتشرت الطائفية بشكلٍ واسع ومخيف في الأونة الأخيرة وبتمويل إقليمي سخي من الدولتين البارزتين في الشرق الأوسط السعودية وإيران بدأت في العراق وسوريا ومحطتها الحالية في اليمن واتضح ذلك جلياً بالدعم السخي للحوثيين من قبل إيران الغير محايدة جغرافياً لليمن ولكن للسبب العدائي بين الدولتين فإيران تريد أن تجعل من الحوثيين إبرة سامة في جسد السعودية وهذا ما أقلق الجارة السعودية والتي تذبذب موقفها بين الحين والأخر بدعم السنة وما حدث في مصر خير دليل كما ان دولة الإمارات العربية كان لها دور بارز في ذلك.

إنَّ المبرر الموضوعي لوجود الدولة يتمثل أساساً بتحقيق المصالح العامة، وتحقيق المصالح العامة المعبِّرة عن طموح وأمل الجماعة السياسية المُشكّلة للدولة لا تنشأ إلاّ على أساس الاعتراف والمشاركة وقاعدة الحريات.

إنَّ الدولة هي ذلك الجوهر المُنتج للأنا الوطنية الجماعية الكلية من خلال حركة التفاعلات العميقة لمكوناتها الأصيلة من مجتمع ونظام وإقليم وسلطة، والمواطنة هي الرابط الموضوعي والقانوني الذي يشد مكونات وأركان الدولة بما يحقق مصالح المنتمين إليها، وكلما كان رابط المواطنة فعّالاً وحقيقياً ومتمرساً أنتج جوهراً متطوراً وفعّالاً ومتجذراً ما تسمّى بالدولـــــة.

إنَّ المشروع الحضاري الديمقراطي الذي تُشكّل المواطنة الفعّالة عموده الفقري هو الضامن لإنتاج فاعلية اجتماعية تصاعدية من خلال إنتاجه للسلطة الحيادية تقف على مسافة واحدة من الكُل الوطني بعيداً عن الإقصاء والتهميش والإكراه والحجر، وهو الموفر لمقومات البناء والبقاء من خلال حله إشكاليات السلطة والإدارة العامة للمشروع الإنساني السياسي، حيث إن المشكلة الجوهرية في الطائفية بإن كلاً يؤمن بمعتقدات ثابتة تكفر وتلغي الطرف الأخر.

ABSTRACT

Sectarianism has spread widely and frighteningly lately and with generous regional funding from the two leading countries in the Middle East. Saudi Arabia and Iran have started in Iraq and Syria and their current base in Yemen. This is evident in the generous support of the Houthis by a geographically neutral Iran. But for the hostile reason between the two countries, Iran wants to make the Houthis A poisonous needle in the body of Saudi Arabia and this is what worried the neighbor Saudi Arabia, which fluctuated from time to time with the support of the year and what happened in Egypt is the best evidence and the UAE has played a prominent role in it. The objective justification for the existence of the state is mainly the realization of public interests, and the realization of public interests expressed by the aspiration and hope of the political group formed for the state does not arise only on the basis of recognition and participation and the rule of freedoms.

The State is the substance that produces the collective national ego through the movement of deep interactions of its original components of society, system, territory and authority. Citizenship is the objective and legal link that binds the components and elements of the state to the interests of those belonging to it. The more effective, real and effective citizenship, and rooted in the so-called state.

The democratic civilization project, in which effective citizenship is the backbone, is the guarantor of the production of progressive social efficiency through its production of neutral power. It stands at a distance from the national whole, away from exclusion, marginalization, coercion and stone. It provides the building blocks and survival through solving the problems of power and public administration of the political humanitarian

project. The fundamental problem of sectarianism is that both believe in firm beliefs that deny and negate the other side.

المبحث الأول: الإطار العام

دور المواطنة والديمقراطية لتقليل مخاطر الطائفية والدكتاتورية.

١.المقدمة.

كثيراً ما يتردد من المصطلحات في هذا الوقت بذات كـ (نظام الطائفية السياسية)، أو (أمراء الطوائف)، أو (الديني السياسي)، أو (الحركات الدينية السياسية)، أو (الحركات السياسية المغلفة بغطاء الدين). وكذلك مصطلح الطائفية السياسية أو الدكتاتورية من جهة ومصطلح الديمقراطية والمواطنة من جهة آخري، وبعدها بدأت تلك الظاهرة بشكل واسع في الدول العربية والاسلامية، وفي إطار نبذ الطائفية الجاهلية فإن القرآن الكريم خاطب المسلمين " لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم أن الله يحب المقسطين" (١).

عند العودة الى الوراء ان استخدام مصطلح الطائفية في لبنان منذ عشرات السنين، وتعود أصوله التاريخية إلى العام ١٨٦٤، وهو تاريخ إنشاء متصرفية جبل لبنان في أعقاب أكبر فتنة طائفية شهدها، ومن أجل احتوائها تم تشكيل مجلس إدارة للحكم تمثَّلت فيه طوائف الجبل، وكان متصرف تركي يديره، وترعاه الدول الأجنبية التي أعلنت كل منها حمايتها لطائفة من تلك الطوائف.

وفي ٢٠٠٣بعد الاحتلال العراق، وبعد كتابة الدستور العراقي كان من صياغة أميركية، ورعاية إيرانية، وفيه أُدخلت نصوص تعترف بحقوق الطوائف. وأخذ استخدام تلك المصطلحات يتوسَّع ويتعمَّق أكثر فيما يجري من انتفاضات وحراك شعبي في الوطن العربي، إذ مرَّ على الساحة المصرية بعد وصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم. وهو يتفاعل ويتعمَّق في ليبيا إلى جانب مصطلح (نظام العشائر). وتبرز تأثيراته في تونس بوصول (حزب النهضة) إلى استلام الحكم. وتوسَّع استخدامه في الحراك الدائر في سورية في ظل سيادة (حركة النصرة) والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بشكل رئيس، بالإضافة إلى تنظيمات أخرى بمسميات أخرى.

١ـ ٢ مشكلة البحث تكمن مشكلة البحث الرئيسة بما يلي:

فالشعور الطائفي، في مثل هذه الحالة، يحوّل الاعتقاد الديني إلى عامل تفتيتي، يتميز بخطورتين على المجتمع الواحد:

- فهو استعمال سلاح يكون مستعداً لافتعال الخصومة والاحتراب مع المعتقدات الدينية الأخرى.
- وهو تفتيتي لأنه يعمل على بناء دولة دينية تفرض على مواطنيها شرائع المذهب الحاكم.

١ـ ٣ أهمية البحث تستمد أهمية البحث من خلال ابراز الطائفية والمواطنة ما يلي:

أولا. تحليل مخاطر الطائفية السياسية ودور التفريقي بين ابناء الشعب الواحد في الوطن.

ثانياً. دور المواطنة الحقيقية في الوطن الواحد التي تحافظ على لحمة ابناء الشعب الواحد في الوطن.

١ـ ٤ أهداف البحث.

ان الهدف الرئيس من البحث معرفة مدى خطورة تدول تلك المصطلحات بعد أن تأكدت من وجود صلات وثيقة بين تلك الحركات والقوى المعادية لأهداف الأمة العربية، ونتائجه في تلك الأقطار، ولا تزال أصداؤه تتفاعل وتنتشر حيثما يحصل حراك شعبي هنا أو هناك. وأصبح المصطلح أكثر خطورة وتحوّلت علاقات أبناء (المجتمع الوطني الواحد) إلى جحيم لا يتورع فيه من أن يقتل الإنسان أخاه الإنسان بدم بارد. وكان مبدأ التكفير هو السبب في الصراعات الدموية بين الأديان من جهة، والمذاهب حتى المنبثقة منها من دين واحد من جهة أخرى.

حيث أن انتشار واستخدام هذه المصطلحات قد تخلق لدى الباحث ما يلي:

- ما هي الدور التي تلعبها تلك المصطلحات على مساحة الوطن العربي؟ ما هي طبيعة القوى الدينية؟ وما هي أهدافها؟

- مدى تأثير تلك المصطلحات على مستقبل الحراك الشعبي في ظل مشاركة تلك الحركات؟

١ـ ٥. فرضيات البحث.

اولا. علاقة الطائفية السياسية مع (الحركات الدينية السياسية) وكذلك مصطلح الطائفية لها ارتباط وثيق بمفهومنا للدين والمعتقد أو المذهب.

ثانياً. علاقة الدكتاتورية مع الطائفية والحركات العنصرية وتحوّيل علاقات أبناء (المجتمع الوطني الواحد) إلى عداء والنزاع الداخلي والحرب الاهلية.

ثالثاً. علاقة الديمقراطية ودور المواطنة لدرء خطورة الطائفية والعنصرية والدكتاتورية التي تقوم بقمع الآخر الذي يشكل أقلية وإرهابه عندما ينادي بالمساواة والحقوق.

(١) القرآن الكريم، سورة الممتحنة، الآية ٨.

١ـ٦ منهجية البحث.

يعتمد البحث على المنهجية التالية:

أولا. هناك علاقة بين الطائفية السياسية والانظمة الدكتاتورية والعنصرية وهل هي علاقة طردي أم عكسية والعلاقة السببية في وقوع احداث في الدول العربية والاسلامية.

ثانياً. هناك علاقة بين الديمقراطية والمواطنة وعلاقتها طردية وتكون لدرء أمام خطورة الطائفية والدكتاتورية.

١ـ٧ تساؤلات البحث.

يحاول البحث من خلال عرضه المباحث التالية الاجابة عليها ما يلي:

أولا. كيفية منع انتشار الطائفية والحركات الاصولية وعودة الدكتاتورية في العراق والدول العربية والاسلامية.

ثانياً. الترابط بين الديمقراطية والمواطنة هو ترابط عضوي بالصميم، فكلاهما يُنتج الآخر برغم عوارض التنكّر الذي يعتري علاقتهما البُنيوية كما في الدولة المستبدة اللاغية لفروض واستحقاقات المواطنة. من هنا فليس كل مواطنة ديمقراطية، إلا أن كل ديمقراطية حقيقية مواطنة.

١ـ٨. هيكلية البحث.

من أجل الوصول الى أهداف البحث واثبات فرضياته، فقد يتضمن البحث الجوانب التالية:

أولا. المقدمة

ثانياً. تعاريف ومفاهيم ومصطلحات الطائفية والمواطنة.

ثالثاً. مخاطر الطائفية والدكتاتورية ووسائل درء ها.

رابعاً. الخاتمة وتشمل الاستنتاجات والتوصيات والمصادر.

١ـ٩ نطاق البحث.

يمثل مجتمع البحث العراق ومعظم الدول العربية والاسلامية التي اثيرت فيها فتنة الطائفية والحروب الداخلية بين أبناء الشعب الواحد.

١ـ١٠عينة البحث.

تشمل عينة البحث ثلاث حالات، وافرزت العينة فيها كل حالة شروطها معينة وكما يلي:

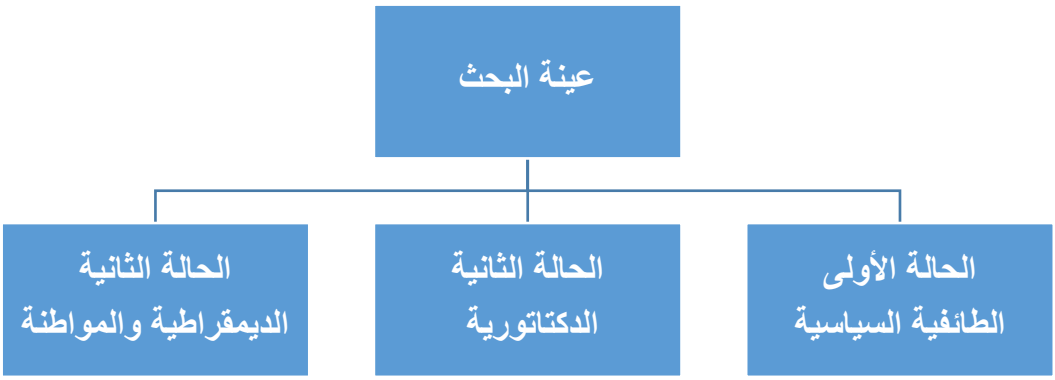

مميزات	مميزات	مميزات
ـ الاحترتب وانكار المقابل ـ سيطرة طائفة دينية سياسية على مقاليد السلطة في البلاد. ـ عدم الاستقرار السياسي في البلاد	ـ هضم الحقوق ومقيد للحرية ـ سيطرة حزب واحد على مقاليد السلطة في البلاد. ـ الاستقرار النسبي مع الكبت للشعب	ـ الانتخابات في تداول السلطة حرية ـ مشاركة الاحزاب في السلطة وسيطرة عن طريق الشرعية الانتخابية ـ الاستقرار مع الحرية للأفراد

١ـ ١١ مصادر البحث.

تم جمع البيانات والمنتورات والدراسات حول الفوضى التي عمت العراق ومعظم الدول العربية باسم الربيع العربي، وبعض دول أخرى باسم الدين في دول الاسلامية وتداعياتها.

١ـ ١٢ الدراسات السابقة والحالية.

تشمل الدراسات السابقة حول تداعيات ما تسمى ثورات الربيع العربي، وثم تلتها الحركات السلفية ما تسمى الخلافة الاسلامية وقيام الدولة الاسلامية في العراق والشام (الداعش) وكذلك الطائفية السياسية في اليمن والعراق وسوريا ولبنان وغيرها.

أولا. الدراسات السابقة.

تشير الدراسات السباقة حول تداعيات خطيرة من هذه الحركات الدينية والسلفية والطائفية من توسعها خلال السنوات الماضية في ساحة الشرق الأوسط.

أ. الطائفية السياسية: مفاهيم ومصطلحات، الاستاذ حسن غريب، في ٢٠١٣/١١/٢٧ كما بين مخاطر الطائفية السياسية وسبل منع توسعها.

ب. الـــــدولة الديمقراطية هي دولة المواطنة، الباحث حسين درويش العادلي* كما بين الباحث دور المواطنة والديمقراطية في البلد لمنع تنمي ظاهرة السلفية والطائفية السياسية.

ج. طائفية السياسية وانهيار تشكيلة العراق الوطنية، الأستاذ الدكتور لطفي حاتم في ٢٠١٨/١١/٨ حول خطورة الطائفية السياسية في العراق وانهار المجتمع العراقي.

ثانياً. الدراسات الحالية تشير الى التداعيات الخطيرة للطائفية السياسية والسلفية والحركات الاسلامية بمسميات مختلفة في دول الشرق الأوسط وكما يلي:

أ. الطائفية مرض يهدد اليسار العراقي، الاستاذ كفاح حسن في ٢٠١٨/٢/١٩، مجلة الحوار المتمدن، انها مهمة صعبة نواجهها اليوم لإنقاذ اليسار العراقي من مرض الطائفية ونعيده إلى دوره الوطني التاريخية.

ب. الطائفية هو مرض العصر بالشعوب العربية والإسلامية. الصحفي عرفات مدابش في ٢٠١٥، وأكد أل الطائفية مرض خبيث يسكن الأدمغة كمعتقد غير قابل للتفاوض.

ج. د. الدكتور / تيسير عبد الجبار الألوس في دراسته الأحزاب الطائفية للإسلام السياسي الطائفية بأنها "حالة من التجمع البشري المعبر عن مرحلة اقتصادية اجتماعية مر بها المجتمع الإنساني قبل قرون بعيدة "

د. الدكتور جورج قرم في دراسة له حول الأقليات المسيحية في التاريخ الإسلامي رصد هذه الحالة مشيراً بأنها كانت محدودة وعابرة وتعود إلى ثلاثة عوامل.

هـ. الدكتورة نعمات أحمد فؤاد فترى أن الدين علاقة خاصة بين الله والإنسان ولكن الوطن علاقة عامة أخطر أثراً فالله سبحانه وتعال غني عن صلواتنا تحت جميع الأسماء ولكن الوطن حياته بحياتنا وحياتنا بحياته مقترنة ومطرده علوًا وانخفاضاً.

و. الاستاذ/ احسان محمد الحسن في دراسته بعنوان التدخل الاجنبي أحد مظاهر التهديد – الطائفية مرض اجتماعي.

ز. وقد أشار د. محمد عمارة في كتابه "الفتنة الطائفية ... متى وكيف ولماذا أن د .جورج قرم في دراسة له حول الأقليات المسيحية في التاريخ الإسلامي رصد هذه الحالة مشيرا بأنها كانت محدودة وعابرة وتعود إلى ثلاثة عوامل:

العامل الأول: يتميز بمزاج الخلفاء الشخصي في الاضطهاد ففي عهد الخليفة العباسي المتوكل تعرض الذميون للاضطهاد وكان هذا الخليفة مشهوراً بطبعه القاسي المتعصب ثم الحاكم بأمر الله

الفاطمي الذي بالغ في اضطهاده للذمين والواقع كما يقول د. محمد عمارة أن الاضطهاد أصاب إلى جانب الذميين قطاعات من المسلمين.

العامل الثاني: تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لغالبية المسلمين من وقوع ظلم عليهم من جانب الذميين الذين يشغلون مناصب إدارية عالية في الدولة

العامل الثالث: يكون مرتبط بالتدخل الأجنبي في البلدان الإسلامية وقيام الغزا بإغراء واستدراج الأقليات الدينية غير المسلمة إلى التعاون معها ضد المسلمين وفعل الانجليز ذلك في مصر ... وفعل الفرنسيون ذلك في بلاد المغرب العربي وبلاد الشام وكان ذلك له رد فعل عند المسلمين وسببا في خلق التوتر الطائفي. وكان المستعمر يقوى شرائح من أبناء الأقليات الدينية لخلق الانقسام الطائفي ولتحقيق مصالحة السياسية فضلاً عن دور مدارس الإرساليات التي تهدف إلى خلق فئة من أبناء الوطن مؤمنة بالنموذج الغربي كبديل للنموذج الوطني

ح. الندوة الأكاديمية حول الطائفية السياسية بمشاركة نخبة من استاذة الاكاديمية العربية في الدنمارك في شباط ٢٠١٩ حول توضيح بما تجري والحد من انتشارها.

ط. الدكتور/ أكبر عمر الجباري/ البحث الحالي سيقدم الى الندوة في ٢٠١٩/٣/٢(دور المواطنة والديمقراطية لتقليل مخاطر الطائفية والدكتاتورية) في ١٢/١٥/ ٢٠١٨ الاكاديمية العربية في الدنمارك.

المبحث الثاني: الإطار الميداني.

دور المواطنة والديمقراطية لتقليل مخاطر الطائفية والدكتاتورية.

تعاريف ومفاهيم ومصطلحات الطائفية والمواطنة.

٢ـ تعاريف (الطائفية السياسية).

الطائفي هو الذي ينكر على الآخرين حقهم بالاعتقاد الديني وينسفِّه معتقداتهم بذريعة أن طريقته لخلاص نفسه في الآخرة هو الطريق الصحيح وما عداه من معتقدات ليست صحيحة، وهنا يتحول المتدين إلى طائفي. على جوانبها وزواياها الدينية من هنا تتمثَّل خطورة المذاهب والأديان، خاصة عندما تحوّل الدين أو المذهب إلى مشاريع سياسية، بـ (الحركات الدينية السياسية) أي تلك الحركات التي تستغل الدين من أجل مآربها الدينية أو المذهبية، ومن أجل عقائدها التي تعتبرها مقدَّسة[١].

أن بعض المواقف السياسية تسكت عن دور تلك الحركات. وسبب هذا السكوت يأتي من زاوية ضيقة باعتبارها وسيلة من وسائل إسقاط الأنظمة الديكتاتورية .وطالما أنها تشارك في الإسقاط،

[١] الدكتور تيسير عبد الجبار الألوسي في دراسته الأحزاب الطائفية للإسلام السياسي الطائفية، في ٢٠١٥/١١/٢١، المركز الديمقراطي العربي، برلين ـ المانيا.

تعتبر تلك المواقف أنه لا ضير من مشاركتها، تحت حجة أنه لا مستقبل لها إذ أن الجماهير الشعبية لن تلبث طويلاً حتى تنقلب عليها.

وبالتالي، تقود كل تلك التساؤلات، وغيرها الكثير، إلى ضياع وتفكير في المواقف السياسية منها، وإلى قلق من المصير المجهول إزاء كل ذلك، كان لا بد من تمهيد نظري مبني على الواقع وعلى الإيديولوجيات الدينية المختلفة التي تحدد أهداف تلك الحركات، وتفصح عن مشاريعها .والتمهيد سيُعنى بصياغة تعريفات أساسية، لا بد للمتابع السياسي من أن يُلمَّ بها قبل الولوج إلى تحديد مواقف مبدئية من نشاط حركات (الطائفية السياسية) ودورها ولأن لمصطلح الطائفية ارتباط وثيق بمفهومنا للدين، سيتركز اهتمامنا في تعريف (الطائفية السياسية) على جوانبها وزواياها الدينية.

٢ـ ١ تعريف الدين: الدين مسألة إنسانية قديمة قدم وجود الإنسان على الأرض. نشأ منذ أن فرض على الإنسان مواجهة ظواهر طبيعية أقوى منه، فعبدها وصنع لها رموزاً على شكل أوثان قدَّم لها فروض الطاعة والعبادة. ولما لم تكن تلك القوة الخارقة التي تخيف الإنسان ظاهرة ولا تدركها الحواس، ولما أثارت ظاهرة الموت مدارك الإنسان باعتبار ما هو مصيره بعد الموت، اعتُبِر الدين اعتقاد ما ورائي، أي جاء على قاعدة افتراض وجود حياة بعد الموت، ولذا أغرقت الديانات فكر الإنسان بتفسير ما قد يحصل له بعد مفارقة الروح الجسد، وما هو مصير روحه.

ومن بين كل تلك الديانات، السماوية وغيرها، تزخر الدول ذات الأكثرية الإسلامية بحركة لافتة من الصراعات الفقهية التي تصل إلى حدود الصراعات الدموية. ولكن هذا لا يعني أن الديانات الأخرى لم تعرف تاريخاً دموياً، بل أغرقت في محطات تاريخية في صراعات دموية مبنية على التكفير والتكفير المضاد بين مذاهبها.

فالدين حاجة روحية ضرورية للإنسان، ونادرًا تجد إنساناً لا ينتمي إلى دين يؤمن بخالق للكون، باستثناء بعض يكون الفلسفات التي لا تؤمن بوجود هذا الخالق، كالفلسفة الماركسية، ولهذا نُسبت هذه الفلسفة إلى الإلحاد .ولكن بدلاً من أن الدين حاجة تغرس في نفس الإنسان محبة القيم العليا وممارستها، فإنه تحول بفعل وجود التكفير المتبادل بين الأديان والمذاهب، إلى محنة مخيفة.

٢ـ ٢ تعريف التكفير: عبارة عن إبعاد (أَيْ أبعده وأخرجه عَنْ مَبادِئ دِينِ الجَماعَةِ). أي حكم عَلَيْهِ بِالإلْحادِ، وعادة ما يَتَّهم الإنسان الآخرين بالإلحاد لأنهم لا يؤمنون بالدين، أو المذهب، الذي آمن به، أو أنه يكفِّرهم للسبب ذاته، هذا ناهيك عن أن الفرق الإسلامية ذات الأهداف السياسية تتهم المذاهب الأخرى بالارتداد عن الإسلام. لذا نصَّت الأديان السماوية على قتال الملحدين، أو المرتدين. ولا يخلو دين أو مذهب ما من نصوص تدعو إلى تكفير الأديان والمذاهب الأخرى.

وتحوّلت علاقات أبناء (المجتمع الوطني الواحد) إلى جحيم لا يتورع فيه من أن يقتل الإنسان أخاه الإنسان بدم بارد، وكان مبدأ التكفير هو السبب في الصراعات الدموية بين الأديان من جهة، والمذاهب حتى المنبثقة منها من دين واحد من جهة أخرى، ويحمل اعتقاد المنتسبين إلى الأديان بصحة معتقداتهم، وخطل معتقدات الآخرين، أمراً بقتالهم. وهذا الأمر، كما يعتقد جميع الطائفيين والمتمذهبين، بمثابة (توكيل إلهي) لهم بقتال الفرق الدينية الأخرى، حتى يعودوا عن كفرهم وغيهم، بتطبيق (حكم الله) كما يحسبون.

ويمكننا معرفة مفهوم الطائفي من خلال تحديد طريقته بالتدين، فالمتدين نوعان:

ـ الأول يحترم معتقدات الآخرين الدينية على قاعدة أن هناك أكثر من طريق لخلاص الأنفس في الآخرة.

ـ الثاني ينكر على الآخرين حقهم بالاعتقاد الديني ويسفِّه معتقداتهم بذريعة أن طريقته لخلاص نفسه في الآخرة هو:

الطريق الصحيح وما عداه من معتقدات ليست صحيحة، وهنا يتحول المتدين إلى طائفي الديني يجمع والطائفي يفرّق، وحول هذا يجتمع أبناء الوطن الواحد على تعدد انتماءاتهم الدينية. وإذا تحوَّل الاعتقاد الديني إلى اعتقاد بقدسية شرائع الدين الخاصة أو المذهب الخاصة، مما يُحلُّ العلاقات بين أبناء الوطن الواحد إلى مستوى التوتر على قاعدة (نصرة أبناء المذهب) على حساب نصرة (أبناء الوطن الواحد)، وبذلك يتحول الاعتقاد الديني أو المذهبي إلى عامل تفريق وتمزيق واقتتال[٢]. فالشعور الطائفي، في مثل هذه الحالة، يحوّل الاعتقاد الديني إلى عامل تفتيتي (تفريقي)، يتميز بخطورتين على المجتمع الواحد من خلال ما يلي:

أولا. فهو سلاح يكون مستعداً لافتعال الخصومة والاحتراب مع المعتقدات الدينية الأخرى.

ثانياً. وهو تفتيتي لأنه يعمل على بناء دولة دينية تفرض على مواطنيها شرائع المذهب الحاكم إن أخطر أنواع الصراعات بين المذاهب تلك التي تنشأ من عقيدة دينية متزمتة، وهي عادة ما تؤمن بنظرية (الفرقة الناجية من النار)، أو (الطائفة المنصورة)، أو (الفرقة الضالة)، وما إلى هناك من تصنيفات تراكمت عبر مئات السنين داخل الدين الواحد.

ولقد عاشت كل من المسيحية والإسلام تجارب مريرة على هذا الصعيد. ولذلك عرف التاريخ الإسلامي والمسيحي الكثير من الدول الدينية، التي أسَّستها الفرق الدينية، سواءٌ أكان في أوروبا، أم تلك الدويلات الطائفية التي نشأت في كنف الإمبراطورية الإسلامية. ولهذا تشكل الدول الدينية

---

[٢] الدكتور بدرالدين هوشاني، انعكاسات الطائفية السياسية على استقرار السياسي، مؤمون بلا حدود للدراسات والابحاث، مقالة في ٢٠١٧ ،الرباط ، المغرب.

واقعاً سياسياً تحكمها نخب من دين واحد أو من مذهب واحد، تزعم أنها تطبّق (شرع الله)، فتظهر وكأنها تحكم بـ (اسم الله)، وتطبق شرائعه. ولهذا لا تحرم الأديان والمذاهب الأخرى من المشاركة في الحكم فحسب، بل تنتقص من حقوقهم أيضاً.

٢ـ ٢ ـ ١ الدكتاتورية هي نوع من نظام الحكم التي تحكم البلاد عن طريق الحزب الواحد، ولها شرعية الثورية ومشروع الدكتاتورية لا يمكنه ذاتاً من إنتاج الفاعلية والتطوّر كونه يؤسّس وجوده على الاستبداد والاستعباد القاتل للروح الإنسانية والانتماء الوطني وأدت سياسة النظام الديكتاتوري المنهار في العراق المناهضة للقوى الوطنية، بخلاف المشروع الديمقراطي الذي يؤسّس كيانه على الاعتراف والمشاركة والحرية والإرادة.

٢ـ ٣ المواطنة والمواطنة كأي اتجاه تتكون من ثلاثة عناصر وهي المعلومات والمشاعر والسلوك. وهذه العناصر يمكن النظر منهجيا لهذه العناصر على مستويين: المستوى الأول المفهوم الذهني والشعور النفسي ويتمثل في المعلومات عن الوطن والوعي بالحقوق والواجبات ومحبة الوطن والرضا عن تحصيل الحقوق وأداء الواجبات، والمستوى الثاني ممارسة المواطنة وهي في الغالب ذات شقين: الشق الأول الالتزام العام بالأنظمة والقوانين واحترامها والشق الثاني ممارسة العمل السياسي والعمل المدني الطوعي.

٢ـ ٣ ـ ١ الديمقراطية.

الديمقراطية الواقعية هي نوع من نظام الحكم أقل تواضعا من تعريفها التقليدي. تعرّف أولا بالحرية، حرية الشعب بكل فئاته، ليس فقط حرية الاغنياء وأصحاب الامتيازات ولكن حرية كل مكونات الشعب. هذه الحرية تفترض مستوى معين من العيش الكريم والدخل المعقول ومستوى من التربية والتعليم ومساواة اجتماعية.

ان العلاقة والترابط بين الديمقراطية والمواطنة هو ترابط عضوي بالصميم، فكلاهما يُنتج الآخر برغم عوارض التنكّر الذي يعتري علاقتهما البُنيوية كما في الدولة المستبدة اللاغية لفروض واستحقاقات المواطنة. من هنا فليس كل مواطنة ديمقراطية، إلا أن كل ديمقراطية حقيقية مواطنة. إنَّ المواطنة الحقة هي وليدة النظام الديمقراطي القائم على مبدأ سيادة الشعب والاعتراف والتمكين لحقوق رعايا الدولة وفي طليعتها المساواة والتكافؤ وحق الاختيار والمشاركة السياسية. إنَّ الدولة الديمقراطية تعي أنَّ المواطنة الصالحة والفعّالة تمثّل إمكانية مثلى لتكريس سيادة القانون وحكومة الشعب، ومن هنا أيضاً تنتج التبادلية العضوية بين الديمقراطية والمواطنة، إذ تكون المواطنة على أساس هذه التبادلية المنطلق للمطالبة بالديمقراطية لغرض صنع السلطة المتأتية من خلال حق

المشاركة، لأنَّ الديمقراطية في حقيقتها تعني حكم ممثلي الشعب بموجب القيم الديمقراطية وعلى رأسها قيم المواطنة الحقة والفعّالة.

ولضمان سيادة المواطنة لابد من اشتراطات ديمقراطية حقيقية وفعالة في جوهر بنية الدولة، ومنها: الفصل بين الدولة كمؤسسة دستورية راسخة والحكم كسلطة تداولية، وأيضاً إقصاء التحكم الفردي أو الفئوي بالسلطة، كذلك اعتبار الشعب مصدراً للسلطات وأساس شرعيتها، وتمتع الكل الوطني بنفس درجات ومستويات الحقوق والواجبات المدنية والسياسية والاقتصادية دونما أدنى تمييز، لضمان إنتاج المواطنة الكاملة. يمكن القول: إن جميع أنماط المواطنة غير الديمقراطية هي مواطنة منقوصة[٣]، فالمواطنة المضطهدة والباهتة والمهمّشة والمحجورة.

المبحث الثالث

أسباب الطائفية السياسية ومخاطرها وآثارها.

٣ـ أسباب الطائفية السياسية.

هناك أسباباً عديدة بعضها ذاتي صرف ولا تتسم بالموضوعية وتعكس وجهة متعصبة ولا تستند إلى أسس علمية ولكن هناك من الأسباب التي يمكن الاتفاق عليها نظراً لتضمنها رؤية صحيحة للأحداث الى مجموعة من الاسباب اهمها:

أولاً. التنشئة الاجتماعية الخاطئة والمعيبة والمتحيزة التي تعتمدها العوائل في تربية أبنائها منذ المراحل الأولى للتنشئة الاجتماعية والتربية الأخلاقية.

ثانياً. المصالح السياسية والاقتصادية التي تضعها الطائفة في الحسبان عند صراعها واقتتالها مع الطوائف الأخرى.

ثالثاً. الجهل وضيق الأفق والتحيز والتعصب الذي يسيطر على الطوائف الدينية والمذهبية المتخاصمة.

رابعاً. المصالح المادية وغير المادية التي تجنيها كل طائفة من الطوائف المتحيزة لخدمة أغراضها ونواياها ومخططاتها.

خامساً. في بعض الحالات ترجع الطائفية إلى عامل التدخل الأجنبي في شئون الطائفية المتحيزة بغية إضعاف المجتمع ونشوب الحرب الأهلية بين أفراده وجماعاته).

---

[٣] روبرت دال الديمقراطية، ترجمة: سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م، ص ١٧.

سادساً. ترجع الطائفية إلى منظومة الأمراض الاجتماعية والنفسية التي تعاني منها الطوائف المتحيزة والتي تحملها إلى التصادم فيما بينها مما يضعف ذلك المجتمع ويقود إلى انهياره وتداعي بنيته وتمزق نسيجه الاجتماعي.

سابعاً. من أهم أسباب الطائفية وجود الأقليات القومية والعرقية التي تقود إلى تحيز كل طائفة إلى أفرادها ووقوفها ضد الطوائف الأخرى بدون وجهة نظر حق وعدل.

٣ـ ١مخاطر الطائفية.

من هنا تتمثَّل خطورة المذاهب والأديان، خاصة عندما تحوّل الدين أو المذهب إلى مشاريع سياسية، وهذا ما عرَّفته أدبيات احزاب القومية وشمولية، بـ (الحركات الدينية السياسية) أي تلك الحركات التي تستغل الدين من أجل مآربها الدينية أو المذهبية، ومن أجل عقائدها التي تعتبرها مقدَّسة.

فالفرق بين الديني، والديني السياسي، إذن: الديني هو اعتقاد بطريق للوصول الى خلاص الأنفس في الآخرة وهذه ظاهرة اجتماعية فردية. أما الديني السياسي فهو يعمل من أجل بناء دولة دينية. والدولة الدينية ترفض الدول والأشخاص والأحزاب التي تخالفها بالعقيدة وتكفِّرها.

فالحركات الدينية السياسية: هي تلك الحركات الدينية والمذهبية التي تعمل من أجل بناء دولة تتبنى الشرائع الدينية الخاصة بها، أي ما تعتبره (أحكاماً إلهية). وقد عرف التاريخ العربي الإسلامي الكثير من مراحل الصراع والتذابح بين المذاهب الإسلامية التي سعت لبناء دول دينية.

ولعلنا نذكر تاريخ الدويلات السنية والشيعية، ومنها الخلافة العباسية من جانب، والدولة الفاطمية من جانب آخر. وعلى القاعدة ذاتها حصل الصراع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية.

تعتبر حركتا (الإخوان المسلمين و(ولاية الفقيه) حركتان دينيتان سياسيتان، تستأنفان الصراع التاريخي بين السنة والشيعة: مشروعين دينيين سياسيين رئيسيين، هما: حركة الإخوان المسلمين، وحركة ولاية الفقيه، ومن أهم أهداف كل منهما إقامة دولة دينية على أساس فقهها الخاص[٤].

وإن كانت كل منهما تنسب نفسها إلى الإسلام، إلاَّ أنهما حركتان متناقضتان من حيث الفقه الإسلامي، ومضامين تشريعات الدولة الإسلامية. أي مرحلة ما تُسمَّى بـ (الربيع العربي)، فلأنهما يتحاربان بالواسطة، وإن بذور صراعهما التكفيري الدامي جاهزة إذا ما حققت كل منهما مشروعها، والتناقضات بينهما قائمة على قواعد فقهية تكفيرية.

---

[٤] احسان محمد الحسن، الطائفية مرض اجتماعي التدخل الاجنبي أحد مظاهر التهديد، صحيفة الزمان في ١٤ /٢٠٠٧/٥ بيروت – لبنان.

والمتابع لحالة الصراع الراهن بين المشروعين يبدو واضحاً أنهما يسيران بالوطن العربي إلى صراع شبيه بالصراع العثماني – الصفوي، بحيث تستعيد العاصمتان: طهران واسطنبول، التاريخ الدموي تبرز بما يلي:

أولاً. المعالجة السطحية للأحداث الطائفية فعندما تبرز مشكلة لا تدرس بأسلوب علمي ويقف المسئولون عن ظاهر المشكلة دون بحث في الأسباب الحقيقية والدوافع الكامنة لها وفي مسائل الخلاف المسلم المسيحي في مصر ... تقف دون عادة عند بعض الفقهاء والقساوسة الذين يتبادلون القبلات والتهام الطعام ثم الإعلان عن انتهاء المشكلة التي تظل باقية وتمثل زاداً لمشكلة أخرى.

ثانياً. غياب أو تغيبت الوظيفة التنويرية أو التحديثية للدولة التي تفسر أسباب تدهور الوعي السياسي والثقافي السائد بما فيه مفاهيم المواطنة والمساواة أو الوحدة الوطنية وهذه الوظيفة موجودة في الأعلام والمؤسسات التعليمية والدينية والتي يمكن أن تلعب دوراً في هذا المجال خاصة وأن الدولة تملك هذه الأدوات وتمتلك القدرة على توجيهها لنشر التسامح الديني والتعايش وقبول الآخر كبديل لرسائل التعصب والتحريض.

٣ـ ١ ـ ١ آثار الطائفية السياسية.

هناك آثار وتداعيات كبيرة وسلبية للطائفية السياسية بحيث أن الطائفية لا تقيم وزناً للوطن والمواطنة ويقال إن الطائفية تنفى الوطنية والعكس صحيح [٥]، وعن أهم الآثار السلبية لها ما يلي:

أولا. انقسام وتشرذم المجتمع إلى جماعات متخاصمة لا تحمل الود والحنان والتماسك مع الطوائف الأخرى.

ثانياً. تفكك المجتمع وتمزق نسيجه الاجتماعي وتداعي أركانه البنيوية الأساسية.

ثالثاً. عجز المجتمع نتيجة للطائفية من تحقيق أبسط أهدافه وضعفه في أداء مهامه لأفراده وجماعاته ومجتمعاته المحلية مما تخلف آثار سلبية.

رابعاً. ظهور المشكلات الاجتماعية المختلفة في المجتمع نتيجة لاستفحال النعرات الطائفية والمذهبية فيه. ومن هذه المشكلات الفقر والمرض والجهل وغياب الأمن الاجتماعي وتصدع كيان المجتمع وانهيار بنائه الاجتماعي.

خامساً. احتمال نشوب الحرب الأهلية بين طوائف المجتمع وكياناته الاجتماعية نتيجة الحقد الطائفي الأعمى الذي يسيطر على طوائف المجتمع وجماعاته الأثنية والقومية.

سادساً. حدوث الفوضى الاجتماعية وغياب الأمن القومي الذي يصدع كيان المجتمع ويؤدي إلى انهيار بنائه الاجتماعي ومقوماته الثقافية الأساسية.

---

٥ الاستاذ / احسان محمد الحسن، الطائفية مرض اجتماعي، مصدر سابق.

سابعاً. توقف عجلة تقدم المجتمع واخفاقه باللحاق بركب المجتمعات الراقية والمتقدمة.

ثامناً. الطائفية قد تكون سبباً في ظهور الأقلية والطبقية والشوفينية والتكبر والغرور والاستهتار بالقيم الإنسانية التي منها الحرية الاجتماعية والعدالة والديموقراطية وحكم القانون.

تاسعاً. الطائفية تجمد حركة الفرد والمجتمع وتجعله غير قادر على بلوغ أهدافه القريبة والبعيدة.

عاشراً. الطائفية غالباً ما تعرض المجتمع إلى الضعف والاستكانة والتراجع وانكسار المعنويات وتحطم القيم وتحول المواقف من إيجابية إلى هامشية أو سلبية.

٣ـ ٢ وسائل وطرق مواجهة الطائفية

لأجل مواجهة آثار الطائفية السياسية ولتقليل من مخاطرها لا بد من السلطة القيام بما يلي:

أولاً. تعميق وعي الفرد وثقافته بأخطار الطائفية وأضرارها الهدامة على نفسية الفرد والجماعة والمجتمع عن طريق الثقافة الاجتماعية الجماهيرية ووسائل الإعلام ومؤسسات التربية الأساسية – وهذا لن يتأتى الا من خلال افساح المجال الواسع لحوار وطني فاعل حر بين اطياف الأمة لإظهار أهمية التأخي على اساس فكرة المواطنة.

ثانياً. قيام القادة والمسؤولين بجعل الطائفية سبباً من أسباب التخلف والتداعي والتشرذم والفقر والمرض والجهل.

ثالثاً. إصدار التشريعات القانونية التي تفرض العقوبات الصارمة ضد دعاة الطائفية ومروجيها من الانتهازيين والمتطفلين ودعاة التمزق والانقسام والانهيار الاجتماعي والحضاري.

رابعاً. جعل الطائفية ظاهرة هدامة مربوطة بالخيانة والجبن الانتهازية والوصولية والتمرد والوقوف ضد القوانين والأحكام القيمية والأخلاقية والاجتماعية.

خامساً. مقاطعة الفرد أو الجماعة التي تمارس الطائفية وعزلها وجعلها تشعر بالأخطاء والسلبيات التي تمارسها ضد الشعب والوطن وهذا لن يكون إلا من خلال تحرير ثقافة المواطن من مظلة الأفكار الجامدة.

سادساً. اهمية إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الحالية والتي يغلب عليها سمة الاحتكارات العائلية والتي ساهمت في تعميق الهوة في الدخول وتزايد معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول نتيجة التصاعد في الاسعار والتصاعد في الأسعار ومن ثم لا يجد البعض سوى الالتجاء أو الانطواء تحت طائفة.

سابعاً. منع انسياق مجموعة من الناس خلف زعيم أو قائد لفئة بصفة بالسمع والطاعة العمياء وتعمل هذه الثقافة على خلق قيم وممارسات سلبية منها الاعتقاد الموروثات الثقافية السلبية كالأوهام والأساطير والخرافات.

ثامناً. تحصين المواطنين ضد الافكار الطائفية الشوفيينيه ذات التوجه الاستعلائي) وهي تعنى التعصب لفكرة ما وتكون عادة فكرة متطرفة غير معقولة والبعض يصفها بالعنجاهية أي انها تعني المغالاة في التعصب.

تاسعاً. تحسين أوضاع المعيشية من خلال ايجاد فرص العمل للعاطلين عن العمل، وقيام الحكومة بإيجاد مشروعات جديدة لغرض امتصاص زخم شباب العاطلين عن العمل وتعديل المناهج التعليمية بحيث تدعو إلى التآخي.

المبحث الرابع

الديمقراطية والمواطنة، اختبار الفرضيات، الاستنتاجات والتوصيات.

٤ـ الديمقراطية

فالديموقراطية نظام سياسي واجتماعي وثقافي مركب، لذلك فان ترويج وتكريس ثقافة الديموقراطية يعتبران أمرين حيويين وهامين للغاية. وثقافة الديموقراطية لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزالها في نشر تعريف لها أو وصلات اعلانية من خلال قنوات مرئية بهذه المناسبة أو تلك. إن هذه الثقافة لا تستلزم تلقين الناس تعريفا مختزلا للديموقراطية وإنما تستوجب تعريفهم بمقوماتها الضرورية والتي بفقدانها أو غيابها تفتقد الديموقراطية مضمونها الحيوي، علاوة على أنها مقومات لا يمكن الاستغناء عنها في عملية إرساء وبناء الديموقراطية[٦]. ومن أهم هذه المقومات الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وحكم الأغلبية بواسطة تمثيل برلماني والفصل بين الحيز العام والحيز الخاص، لأنه لا يمكن تصور أي نوع من أنواع الديموقراطية دون تلك المقومات التي تتطور هي كذلك عبر تفاعلها على الصعيد السياســـي والاجتماعي.

٤ـ ١ المواطنة.

هي كلمة عربية استحدثت للتعبير بها عند تحديد الوضع الحقوقي والسياسي للفرد في المجتمع، ففي اللغة المـــواطنة (المنزل تقيم به وهو موطن الإنسان ومحله)، فالمواطن حسب هذا التعريف هو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينتسب إليها، أي مكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية[٧].

لقد عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة (citizenship) بأنها (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة) ، والمواطنة

---

[٦] د. الكواري علي خليفة، المواطنة والديمقراطية، مركز الدراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي ص ٢٧، بيروت ٢٠٠٢ م .

[٧] معجم لسان العرب، لابن منظور، حرف الواو صفحة ٣٢، موقع درر العراق شبكة الانترنيت. http://wiki.dorar-aliraq.net/lisan-alarab/%d9%88%d8%b7%d9%86

تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.

٤ـ ٢ الـــــدولة الديمقراطية هي دولة المواطنة

الـــدولة الديمقراطية هي الدولة التي تستمد شرعيتها من خلال انتخابات النزيهة بين الاحزاب الوطنية لغرض التمسك بالسلطة وتقديم برنامجه التي نادت في حملتها الانتخابية، حيث أن الترابط بين الديمقراطية والمواطنة هو ترابط عضوي بالصميم، فكلاهما يُنتج الآخر برغم عوارض التنكّر الذي يعتري علاقتهما البُنيوية كما في الدولة المستبدة اللاغية لفروض واستحقاقات المواطنة، ومن هنا فليس كل مواطنة ديمقراطية، إلا أن كل ديمقراطية حقيقية مواطنة.

إنَّ المواطنة الحقة هي وليدة النظام الديمقراطي القائم على مبدأ سيادة الشعب والاعتراف والتمكين لحقوق رعايا الدولة وفي طليعتها المساواة والتكافؤ وحق الاختيار والمشاركة السياسية. إنَّ الدولة الديمقراطية تعي أنَّ المواطنة الصالحة والفعّالة تمثّل إمكانية مثلى لتكريس سيادة القانون وحكومة الشعب، ومن هنا أيضاً تنتج التبادلية العضوية بين الديمقراطية والمواطنة، إذ تكون المواطنة على أساس هذه التبادلية المنطلق للمطالبة بالديمقراطية لغرض صنع السلطة المتأتية من خلال حق المشاركة، لأنَّ الديمقراطية في حقيقتها تعني حكم ممثلي الشعب بموجب القيم الديمقراطية وعلى رأسها قيم المواطنة الحقة والفعّالة.

ولضمان سيادة المواطنة لابد من اشتراطات ديمقراطية حقيقية وفعالة في جوهر بنية الدولة، ومنها: الفصل بين الدولة كمؤسسة دستورية راسخة والحكم كسلطة تداولية، وأيضاً إقصاء التحكم الفردي أو الفئوي بالسلطة، كذلك اعتبار الشعب مصدراً للسلطات وأساس شرعيتها، وتمتع الكل الوطني بنفس درجات ومستويات الحقوق والواجبات المدنية والسياسية والاقتصادية دونما أدنى تمييز، لضمان إنتاج المواطنة الكاملة. من هنا نقول: إن جميع أنماط المواطنة غير الديمقراطية هي مواطنة منقوصة، فالمواطنة المضطهدة والباهتة والمهمّشة والمحجورة. هي مواطنة ناقصة ومنقوصة إذ أنَّ وجودها مقترن بالانتهاك القانوني والسياسي والثقافي بفعل التمييز أو الاستبداد أو الاستعباد.

ولتمتع المواطنة بكامل وجودها واستحقاقاتها يتوجب اعتماد النظام الديمقراطي الذي يعني دولة القانون والمؤسسات المستندة إلى إدارة المواطنين واختيارهم الحر ومساهمتهم الفعّالة في خلق تجاربهم على أساس من الحرية والأهلية التامة غير المُصادرة. من هنا يُعتبر المواطن في الدولة الديمقراطية كياناً سياسياً كونه أساس العملية الديمقراطية القائمة على الانتخابات الحرة، فتمتعه بالمواطنة الكاملة غير المنقوصة يعني ممارسة وتفعيل حقوقه الأساسية وفي طليعتها حقه السياسي من خلال الترشيح والانتخاب، وهو ما سينتج عنه نظام الدولة الديمقراطي.

لذا لا يمكن ضمان المواطنة الكاملة إلاّ وفق قواعد النظام الديمقراطي، فالإقرار بالحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس كافياً للتعبير عن مراعاة وتكريس مبدأ المواطنة واستحقاقاته من دون حاضن من نظام سياسي يفعّلها بالمشاركة الحقيقية وهو ما يجود به النظام الديمقراطي ذاته.

إنَّ المواطنة الديمقراطية هنا ليست عبارة عن قيمة ناجمة عن توافق عقدي جامد بين الدولة ورعاياها، بل هي التوافق والمشاركة والاعتماد المتبادل والاعتراف المشترك، وعليه فهي رابطة عضوية فعّالة وزاخرة بالحركة والنتاج على قاعدة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمدنية العامة.

إنَّ قاعدة الحقوق والواجبات الوطنية التي يُنتجها النظام الديمقراطي هي قاعدة الفاعلية المجتمعية التي تُنتج التناغم والتطور الوطني، فلا يمكن تصور فاعلية مجتمعية حقيقية مع غياب الحقوق ومصادرتها تحت وطأة الاستبداد، فكما لا عضوية حقيقية بين الدولة ورعاياها في ظل الاستبداد، كذلك لا فاعلية حقيقية معطاء وتصاعدية في ظل الاستبداد[٨].

إنَّ المنظومة القانونية والثقافية التي تُنتجها الديمقراطية على قواعد النظام والقانون والمساواة والحرية والمشاركة هي ذاتها مقومات المواطنة الفعّالة الواهبة للتجدد والاندماج الصميمي بالدولة.

إنَّ الاندماج الصميمي بالدولة لا ينبثق عن تعاقد سياسي ترتضيه الجماعة السياسية المكونة للدولة فحسب، بل هو أيضاً رهن الالتزامات الدستورية والقانونية التي تُلزم الدولة بجميع مقوماتها الطبيعية، وفي مقدمة الالتزامات حماية الحقوق الإنسانية والوطنية وتجذر المؤسسات الراعية للكل الوطني الداخل في تشكيلة الدولة،

وهنا يكون الاندماج بالدولة خير تعبير عن الانتماء والولاء والإرادة الصادقة في انخراط المواطنين بفاعليات الدولة ومشاريعها بجدية.

إنَّ المبرر الموضوعي لوجود الدولة يتمثل أساساً بتحقيق المصالح العامة، وتحقيق المصالح العامة المعبِّرة عن طموح وأمل الجماعة السياسية المُشكّلة للدولة لا تنشأ إلاّ على أساس الاعتراف والمشاركة وقاعدة الحريات.

إ نَّ الدولة هي ذلك الجوهر المُنتج للأنا الوطنية الجماعية الكلية من خلال حركة التفاعلات العميقة لمكوناتها الأصيلة من مجتمع ونظام وإقليم وسلطة، والمواطنة هي الرابط الموضوعي والقانوني الذي يشد مكونات وأركان الدولة بما يحقق مصالح المنتمين إليها، وكلما كان رابط المواطنة فعّالاً وحقيقياً ومتمرساً أنتج جوهراً متطوراً وفعّالاً ومتجذراً يُسمّى الدولة. ولن يتم إنتاج هذا الجوهر

---

[٨] الدكتور حسين درويش العادلي، الدولة الديمقراطية هي دولة المواطنة، www.almowatennews.com/pdf.php?id=38098

المتمثل بالدولة إلاّ من خلال الديمقراطية التي تُقر وتُفرز حاكمية القانون وسيادة المؤسَّسات الدستورية على أرضية الحرية والمساواة والتكافؤ والالتزام والإلزام. من هنا إذا كانت الدولة الديمقراطية منتجة للمواطنة لأنها تقوم على قوة وسيادة قوانينها ومؤسساتها، وقوة مجتمعها وفاعليته وحركيته، وبنفي مظلة الاستبدادي عنه، وبإضعاف قبضة الحكومة عليه لضمان خلق حركية الإبداع والتطوّر المجتمعي الذاتي[٩].

٤ـ ٣ اختبار الفرضيات البحث.

لغرض اختبار الفرضيات البحث مدى تحقيقها في الدراسة وملائمة مع كل فرضية التي طرحت ومما يلي:

الحالة الأولى: ان التغيرات الاجتماعية المتمثلة بهيمنة الاحزاب الطائفية على الحياة السياسية استدعت تغيرات كبيرة في طبيعة الديمقراطية في أي بلد تميزت الطائفية السياسية مثلاً في العراق بسعتها وتغلغلها في بناء أجهزت الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية، وبهذا المسار بات معروفاً ان نشوء الدولة العراقية وتطور بنائها اللاحق تميز بـ

ـ هيمنة الطائفة السنية على سلطتها السياسية وأجهزتها السيادية وذلك بحكم انحدارها وثقافة ممثليها من الجهاز البيروقراطي للإمبراطورية العثمانية المنهارة واستناداً الى مسارها التاريخي شكلت الطائفة السنية القاعدة الاجتماعية للحكم في الدولة العراقية.

ـ الطائفة الشيعية في العراق ورغم سعة قاعدتها الاجتماعية اكتفت بمقاطعة اجهزة الدولة الناشئة واقتصار انشطتها الطائفية على المعارضة السلمية للحكم الجديد.

ـ استقطاب النزاع بين الطائفتين بشكل واسع هيأة الظروف الاجتماعية والسياسية لبناء احزاب وطنية عالجت الهموم الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الناهضة بعيدا عن أبعادها الطائفية.

الحالة الثانية: ومشروع الدكتاتورية لا يمكنه ذاتاً من إنتاج الفاعلية والتطوّر كونه يؤسّس وجوده على الاستبداد والاستعباد القاتل للروح الإنسانية والانتماء الوطني، بخلاف المشروع الديمقراطي الذي يؤسّس كيانه على الاعتراف والمشاركة والحرية والإرادة.

افضى احتدام الصراع الوطني في تشكيلة العراق السياسية الى تخلل القاعدة الاجتماعية للقوى الطائفية الامر الذي دفع انظمة الحكم المتعاقبة الى تشديد الصراع ضد الوطنية العراقية وارتكابها المجاز بحق الوطنيين العراقيين.

ـ بسب الاضطهاد السلطوي ضد أحزابها الوطنية وضعف القوى الوطنية برزت الطائفة السياسية بشكل حاد بعد تولي بعد انقلاب شباط المشؤوم١٩٦٣.

---

[٩] الدكتورة مزابية خالد، الطائفية السياسية وآثرها على النظام السياسي، ص١٤ سنة ٢٠١٣ جامعة قاصدي مرباح ورقلة ـ الجزائر.

ـ التغيرات الاجتماعية التي جرت في تشكيلة العراق السياسية اثناء حروب النظام قادت الى تقوية الاسلام السياسي الشيعي وأضعفت القاعدة الاجتماعية للأحزاب السياسية العلمانية.

الحالة الثلثة: المواطنة كإنتماء عضوي بالدولة لا تحيا أو تتفعّل دونما حاضن ديمقراطي يهبها الإنتماء والإعتراف المتبادل ، فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية علاقة توأمة لأية تجارب تُنتجها الجماعة السياسية المكونة للدولة، كون أنَّ الديمقراطية تقوم على أساس الإعتراف بالإنسان وحقوقه الأساسية، وأن أساس حق المواطن يتضمن التعبير عن الرأي والمشاركة في صُنع القرار، هي تلم المقومات للمواطنة الفعّالة والصالحة في ظل إنتمائها للدولة الحديثة، من هنا كانت المواطنة الديمقراطية أساس الفاعلية الإجتماعية لأنها تهب شروط النهضة، حيث أن الدول التي تتوفر فيها حريات وتمنح شعبها بعض الحقوق، هي الدول المستقرة والتي تتمكن من مواجهة التحديات والمخاطر(١).

٤ ـ ٥ الاستنتاجات

من خلال عرض الاراء الفكرية والسياسية الواردة في البحث توصلنا الى صياغة الاستنتاجات التالية:

أولا. الطائفية السياسية تولد الكراهية والاحتراب وتمزيق المجتمع مثل ما حدث في لبنان في الثمنينات من الحروب الطائفية حتى اتفاق الطائف، أما في العراق بعد الاحتلال هناك منظومة اتجاهان أساسيان احدهما الهيمنة الطائفية السياسية والتفكك الوطني وثانيهما التطور الديمقراطي السياسي والتبادل السلمي للسلطة السياسية (٢) .

ثانيا ـ ثبت أنّ الطائفية نظام سياسي اجتماعي متخلف، يرتكز على معاملة الفرد جزءاً من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة ، وهو كيان ضعيف لأنّه مكوّن من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه، هذا يعني أنّ الانقسام يبدأ من بنية النظام السياسي لينتهي إلى طبقات المجتمع، في الوقت نفسه الذي يجعل فيه الولاء الطائفي أقوى من الولاء الوطني الذي يفترض توحيده لكافة الأفراد تحت مبدأ المواطنة.

ثالثا ـ من خلال الطائفية السياسية محاولة الطائفي بالقيام لادامة هيمنتها السياسية التي تسعى الشرائح الطبقية الطفيلية المالية والتجارية والقوى الطائفية المساندة لها الى منع التغيرات السياسية والاجتماعية باتجاه الحكم الديمقراطي حيث أن الانتقال من الشرعية الانتخابية الى الشرعية الديمقراطية يتطلب التركيز على التحالفات السياسية المكافحة من اجل التغيير الاجتماعي وتحجيم دور الفئات الفرعية في الحياة السياسية.

رابعاً . ثبت أن منطق الديمقراطية يتيح للجميع حرية العمل السياسي لكن هذا المنطق لا يسمح في ان تسبح الشعوب في بحر من الدماء جراء الاصرار على الاستمرار بالتوظيف الطائفي للديمقراطية والا لما اقدمت اوروبا على فصل الدين عن السياسة، ان هذه المرحلة تتطلب ان تكتسب فيها الاحزاب طابعاً وطنياً خالصاً يعبر عن آمال واحلام وطموح الناس بغض النظر عن مسميات طوائفهم وقومياتهم واديانهم، وينبغي ان يكون هذا الخطاب هو ديدن الاحزاب السياسية وان يجد له ارضية واقعية، اذ لاتوجد دولة في هذا العالم بنت نفسها على أساس طائفي دون ان انتهت الى حرب طائفية وهو ما يتوقع حصوله في العراق اذا ما استمر الاصرار والتمادي بتوظيف النزعة الطائفية سياسياً.

خامساً. ان مفهوم المواطنة هو المبدأ الاساس للديمقراطية، فلا وجود ولا معنى لاي نظام ديمقراطي بدون تحقيق لمفهوم المواطنة (فهل هناك ديمقراطية بدون مواطنين ؟ ان المحتوى الاساسي لمفهوم المواطنة نابع من مبدأ الانتماء الوطني الذي يتشكل نتيجة التربية المواطنية، والقدرة على المشاركة الفعالة في الحكم . والشعور بالانصاف والمساواة.

سادساً : ان المواطنة تقوم على اساسين مهمين هما : أ- المشاركة في الحكم ب- المساواة بين جميع المواطنين.

سابعا :ان تحقيق المواطنة على ارض الواقع بشكل فعال مرهون ومرتبط بعملية التربية المواطنية التي من خلالها يتم ايصال المعرفة وخلق الشعور الذي يؤدي الى تشكيل الانتماء الوطني.

ثامناً: تقديم رؤية لتربية مواطنية من خلال افكار فلسفية ، وما لها من اهمية في تحقيق مفهوم المواطنة بشكل فعال على ارض الواقع.

تاسعاً.نّ الخطر الطائفي يكون مضاعفاً إذا تلبّس بالسياسي، وهو ما ذهب إليه برهان غليون عندما اعتبر الطائفية

منتمية إلى مجال السياسة لا إلى مجال الدين، باعتبارها تعني "مجموعة الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات الطبيعية الدينية والإثنية والزبائنية المرتبطة بظاهرة المحسوبية والمافيا...، من أجل الالتفاف على قانون السياسة العمومية، وتحويل الدولة من إطار لتوليد مصلحة كليّة إلى أداة لتحقيق مصالح جزئية خاصة .إذن فوجود التعددية

الطبيعية الدينية والإثنية والزبائنية المرتبطة بظاهرة المحسوبية والمافيا...، من أجل الالتفاف على قانون السياسة العمومية، وتحويل الدولة من إطار لتوليد مصلحة كليّة إلى أداة لتحقيق مصالح جزئية خاصة .إذن فوجود التعددية

المذهبية داخل الدولة أمر طبيعي ما لم يتمّ استغلالها لتغليب طائفة على أخرى، أو استئثار إحدى الطوائف بالسلطة لتأجيج الصراع المذهبي وتقوية النعرات الطائفية التي تعتبر ورقة رابحة يستخدمها النظام السياسي وأصحاب النفوذ وسيلة ضغط يلجؤون إليها وقت الحاجة بدافع حراك اجتماعي أو ثورة شعبية [١].

٤ ـ ٦ الخاتمة

لا شك أنّ الطائفية السياسية تؤثر بشكل مباشر في كيان الدولة، إمّا بتفتيتها بسبب عدم القدرة على احتواء التعددية وقبولها، وإمّا بمساهمتها في وحدة الدولة من خلال ديمقراطية توافقية تستفيد من تعدد الآراء واختلاف الطوائف.

حيث أن الطائفية لا تبني على الاختلاف في الرأي وانما تنبني على التعصب المبتذل للرأي انها ترفض التعايش مع الآخر وتهدف إلى أقصائه أو تهميشه وهي لا تقبل بالمشاركة العادلة، وانما تمارس الاستحواذ على كل شيء وهي عنده قضية سياسية اجتماعية بالدرجة الأولى ويتعين النظر اليها من هذا المنطلق وهي بهذه وليدة ظروف مجتمعية جاءت نتيجة لرد فعل من مظلوم تجاه الظالم والمظلوم عادة هو الشخص أو الجماعة التي تعاني من التمييزفي إقامة الشعائر او التي لا تتمكن من الحصول على حقوقها الاجتماعية والسياسية وتتعرض قسراً للتهميش السياسي او الإقصاء الثقافي أو كليهما .

لذلك كان من الضروري الربط بين مفهوم الطائفية السياسية والاستقرار السياسي، الذي يتجسّد في جملة من المؤشرات أهمها الإقرار بمبدأ المواطنة وشرعية النظام السياسي، وسيادة الممارسة الديمقراطية الفعالة القائمة على المشاركة السياسية، وكذلك القبول بالتعددية، والتداول السلمي على السلطة، وسيادة الدولة في خياراتها.

ترجع الطائفية إلى منظومة الأمراض الاجتماعية والنفسية التي تعاني منها الطوائف المتحيزة والتي تحملها إلى التصادم فيما بينها مما يضعف ذلك المجتمع ويقود إلى انهياره وتداعي بنيته وتمزق نسيجه الاجتماعي .

٤ ـ ٧ التوصيات

يوصي الباحث من خلال دراسته وتوضيح جميع مفاصل وجوانب الموضوع بمايلي:

أولاً. القيام بالإصلاح السياسي والاجتماعي حسب مفهوم المواطنة على ما عداه من القيم المجتمعية ويتعين إعادة النظر في القيود المفروضة على التعددية السياسية حتى يمكن للأحزاب جذب القوى الاجتماعية والسياسية إلى صفوفها بدلا من الانطواء تحت مظلة التيارات السلفية الرجعية.

ثانياً. مكافحة الفساد بشدة وبكل صوره وأشكاله كإحدى عوامل المصالحة مع المواطنين الذين يسوؤوهم حجم الفساد وأضراره ويصنع منهم أعداء ومناهضين للدولة ودورها.

ثالثاً. على الحكومة القيام بملاحقة كل من يعبث بالسلام الاجتماعي في البلاد دون أن يكون دوره قاصراً على أمن فئة أو طائفة بعينها.

رابعاً.الحد من عمليات التزوير في الانتخابات البرلمانية والمحلية ضماناً لوصول أفضل العناصر المشهود لها بالنزاهة والشفافية والتي يمكنها من التدخل في الوقت لمناسب لمنع الصراع والقضاء عليه في هذه من خلال دور نزيه واعي بأبعاد الطائفية.

خامساً. إعادة النظر في الخطاب الديني الرجعي الذي يعد مصدراً أساسياً ورئيساً في خلق التعصب والطائفية والعمل على عقلنة الفكر الديني والمذهبي من خلال طرح جديد يتبنى مصالح الوطن ويعلى من قيمة المواطنة ونظام حكم يتمسك بمبدأ مدنية الدولة على أسس المواطنة التي تستوعب كل المكونات الدينية والعرقية والفكرية.

سادساً. تعديل المناهج التعليمية بحيث تدعو إلى التآخي والتآلف والتبصير بأخطار التطرف وتعميق ثقافة الاختلاف الذي هو طبيعة الإنسان. .

سابعاً.يجب القيام بأن بمعالجة الطائفية بصورة يجب ألا تكون سطحية تقف عند حد اطفاء نيرانها فسرعان ما تندلع مرات اخرى وتلتهب من جديد بصورة اشد ضراوة ، ولكن العلاج يكمن في الديموقراطية والعدالة الاجتماعية واعتماد

الحوار بين كافة القوى كأسلوب وحيد لحلحلة الازمة ... يجب ان تغلب الوطنية باعتبارها السياج الذي يحمي المجتمع ونتجاوز بها أسباب الانقسام والتشردم والقتل والتدمير ونسمو بها فوق الموروث السيء .

ثامناً. ادخال مادة دستورية تمنع الطائفية هي تلك التي يحددها الدستور نفسه حين ينص في خاتمة بنود المقدمة على أنه: «لا شرعيّة لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». فهذا الميثاق هو الزاوية والمبدأ الذي لا يعلو عليه مبدأ آخر، والسقف الذي لا سقف فوقه فلا يتخطَّاه أي اشتراع. فالعيش المشترك، بين جميع المكونات الشعب بمما فيها القومي العرقي الديني المذهبي لا يمكن أن يعني سوى تعايش بين المسلمين السنة والشيعة والمسيحيين وغيرهم بما هم مسلمون ومسيحيون لا بما هم أحزاب وعائلات أو عشائر أو فئات اجتماعية مهنية أو طبقية.

تاسعاً. يجب ان تغلب الوطنية باعتبارها السياج الذي يحمي المجتمع ونتجاوز بها أسباب الانقسام والتشردم والقتل والتدمير ونسمو بها فوق الموروث السيء ونحرر أنفسنا من تبعية الفكر العشائري

الطائفي، والانتقال الى العيش المشترك [١] وميثاقه،هو الذي يجب إذن أن يكون الحكم والمقياس الذي به تقاس المواقف قربًا أو بعدًا فتُقبل من حيث توضِّح معنى «المشترك» [٢] وتدعمه وتُذليل من حيث تناقضه وتضاعفه. وهو المعيار الذي أعتمد في نقدي للتطرف والعقلانية المبسّطة.

عاشراً. ملاحقة كل من يدعي بالطائفية يعبث بالسلام الاجتماعي في البلاد كان ما يكون ، لمنع من الانزالق الطائفية.

٤ ـ ٨ـ المصادر العربية والأجنبية

أولاً. المصادر العربية

١. الدكتور/ احسان محمد الحسن – الطائفية مرض اجتماعي– صحيفة الزمان ٢٠٠٧/٥/١٤ بيروت – لبنان.

٢.الدكتور/ بدرالدين هوشاني ،انعكاسات الطائفية السياسية على استقرار السياسي،الدراسات والابحاث، المؤمون بلا حدود، ٢٠١٥/ تونس. https://www.mominoun.com/articles/4338

٣.الدكتور/ تيسير عبد الجبار الألوس ، دراسة الأحزاب الطائفية للإسلام السياسي، في ٢٠١٥/١١/٢١، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ـ المانيا.

٤.الدكتور/ جورج قرم في دراسة له حول الأقليات المسيحية في التاريخ الإسلامي ، التجديد العربي ، ١٢/١٣/ ٢٠١٦.https://www.mominoun.com/articles

٥. الاستاذ حسن، غريب الطائفية السياسية: مفاهيم ومصطلحات، في ٢٠١٣/١١/٢٧ كما بين مخاطر الطائفية السياسيةوسبل منع توسعها..http://www.albasrah.net/ar_articles_2015/1115/qarib_251115.htm

٦.الدكتورة مزابية خالد، الطائفية السياسية وآثرها على النظام السياسي، سنة ٢٠١٣، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ـ الجزائر.

٧.الدكتور حسين درويش العادلي* الـــــدولة الديمقراطية هي دولة المواطنة ، في٢٠١٦/٨/٣ جريدة المدى – بغداد / العراق.

٨.الأستاذ الدكتور لطفي حاتم طائفية السياسية وانهيار تشكيلة العراق الوطنية، في ٢٠١٨/١١/٨ موقع الاخبار www.akhbaar.org

٩.الدكتور/ حسين حافظ ، لمن لا يدرك مخاطر الطائفية السياسية تاريخ النشر : في٢٠٠٦/٥/٦ دنيا الوطن.

١٠. روبرت دال الديمقراطية، ترجمة: سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م .

١١.الاستاذ كفاح حسن ، الطائفية مرض يهدد اليسار العراقي ، في ٢٠١٨/٢/١٩، مجلة الحوار المتمدن . استراليا.

١٢.ليث زيدان ، مفهوم المواطنة في النظام الدمقراطي، الحوار المتمدن العدد ١٩٣٢ في٢٠٠٧/٥/٣١ ، استرالياً.

١٣.ا الدكتور/ سعد عبدالحسين ، دور مبدأ المواطنة في تعزيز المشاركة السياسية في العراق ٢٠١٣ مجلة الجامعة العدد ٣النجف الأشرف .

١٤.الدكتور / موسى وهبة ، الغاء الطائفية ، وامكان العيش المشترك ، مجلة الجيش ، العدد ٧٢ في نيسان ٢٠١٠ بيروت ـ لبنان.

١٥. الدكتور محمد عمارة ـ الفتنة الطائفية موقع الاسلام والعالم ـ شبكة الانترنيت في 19/03/2002.
HTTPS://WWW.ISLAMWEB.NET/MEDIA/INDEX.PHP?PAGE=ARTICLE&LANG=A&ID=10357

ثانياً. المصادر الاجنبية

1. Charles Debbach ET Jean Marie pontier, introduction la politique edition Dalles, Paris, 2000.
2. Samuel hunting and joon helsu-noesgchoice chambebing AM: Harvard and univeisty- frass. 1977.
3. Robert Dal Democracy and Its Critics. https://yalebooks.yale.edu/book/9780300049381/democracy-and-its-critics
4. https://democraticac.de/?p=56564
5. http://www.arabrenewal.net/?p=887 http://wiki.dorar-aliraq.net/lisan-alarab/%d9%88%d8%b7%d9%86